S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/827
4 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المرحلي عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ١٠٦٤ (١٩٩٦) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس مني، في جملة أمور، أن أقدم، بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تقريرا عما أحرزته حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من تقدم نحو الوفاء بالأهداف والجداول الزمنية المتفق عليها فيما بينهما. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/503).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - منذ تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، أجرى ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيي، بالتعاون الوثيق مع ممثلي دول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) مشاورات مكثفة مع الحكومة ويونيتا. وقام عدد من كبار المسؤولين بدول المراقبة وغيرها من الدول المعنية بزيارة أنغولا لحث الطرفين على المضي قدما بعملية السلام. غير أنه بالرغم من هذه الجهود، فإن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ بروتوكول لوساكا كان مخيبا للآمال.

٣ - وواصلت اللجنة المشتركة الاجتماع بصفة منتظمة لاستعراض تنفيذ الجدول الزمني الشهري بالمهام المتفق عليها. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أصدر ممثلو دول المراقبة الثلاث بيانا يحثون فيه الطرفين الأنغوليين على العمل بحماس من أجل الوفاء بالتزاماتهما. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، وجهت رسالة إلى رئيس يونيتا، السيد جوناس سافمبي، أعربت فيها عن قلقي الشديد للتأخيرات والتأجيلات المستمرة في تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا.

٤ - وتوقع مراقبون عديدون أن يعطي المؤتمر الاستثنائي الثالث ليونيتا، المعقود في بايلوندو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، الدفع المطلوب لعملية السلام؛ غير أنه سرعان ما خابت هذه الآمال. ورغم أن المؤتمر اتخذ قرارات يؤكد فيها مجددا تحول يونيتا من معارضة مسلحة إلى حزب سياسي والتزامها بتنفيذ بروتوكول لوساكا، فإنه لم يتخذ القرارات المطلوبة لتيسير تسوية القضايا

041096 041096 96-26245

الرئيسية المعلقة، مثل استكمال تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، وبسط سلطة الدولة إداريا في جميع أنحاء البلد. ورفض المؤتمر أيضا عرض الحكومة على السيد سافمبي شغل أحد منصبي نائب الرئيس، معلنا أن يونيتا في حاجة إلى توجيهاته خلال تحولها من معارضة مسلحة إلى حزب سياسي. وعلاوة على ذلك، أعرب المؤتمر عن تحفظاته فيما يتعلق بالاستعراض المقترح للدستور الأنغولي، لا سيما فيما يتعلق بقانون الانتخابات، الذي توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأنه في وقت سابق.

٥ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصدر المكتب السياسي للحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، بلاغا أعرب فيه عن انزعاجه لرفض يونيتا لعرض الحكومة أحد منصبي نائب الرئيس على السيد سافمبي، ودعا الحكومة إلى أن تطلب إلى اللجنة المشتركة إعلان بطلان حكم بروتوكول لوساكا الذي ينص على منح السيد سافمبي مركزا خاصا. ودعا أيضا إلى تعليق المحادثات بشأن التنقيحات الدستورية. وردا على مذكرة من الوفد الحكومي، أكدت اللجنة المشتركة مجددا، في ١٢ أيلول/سبتمبر الشرعية القانونية للمركز الخاص المكفول لرئيس يونيتا وذكرت أنه لا يمكن تعديل هذا الحكم باعتباره جزءا لا يتجزأ من بروتوكول لوساكا، سوى باتفاق مشترك بين الموقعين على البروتوكول. وطلبت اللجنة المشتركة أيضا إلى يونيتا أن تقدم مقترحات مضادة فيما يتعلق بالمركز الخاص لرئيسها. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت يونيتا مقترحات تتعلق بالمركز الخاص للسيد سافمبي بوصفه رئيس أكبر حزب معارضة.

٦ - وبغية الوفاء بأحكام بروتوكول لوساكا فيما يتعلق بتحويل محطة فورغان إلى محطة إذاعية غير متحزبة، تعهد يونيتا باستكمال الاجراءات القانونية والإدارية الشكلية اللازمة بتقديم الوثائق ذات الصلة إلى الحكومة. غير أنها لم تقم بذلك حتى الآن. وفيما يتعلق بإذاعة الأمم المتحدة، فإن الحكومة منحت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وقتا إضافيا للبث على الهواء في محطة الإذاعة والتليفزيون الوطنية التي كانت البعثة تستخدمها بدون قيود.

٧ - وفي ضوء المناخ السياسي المتوتر، قدم ممثلي الخاص إلى الطرفين "وثيقة وساطة"، جرت صياغتها بالتشاور مع ممثلي دول المراقبة، وهي توجز جميع المهام العسكرية ومهام الشرطة والمهام السياسية المعلقة. ودعا الطرفين إلى اتخاذ تدابير عملية للاضطلاع بتلك المهام قبل ٢٠ أيلول/سبتمبر. إلا أنه بالرغم من الوعود المقدمة من الطرفين، لا سيما يونيتا، لم يحرز حتى الآن من التقدم سوى قدر ضئيل.

٨ - وتُبذل حاليا جهود لعقد اجتماع خامس بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي، على الأراضي الأنغولية هذه المرة. وتتوقع اللجنة المشتركة أن يتناول الزعيمان عددا من القضايا الملحة، لا سيما المركز الخاص لرئيس يونيتا، وبسط سلطة الدولة إداريا في جميع أنحاء البلد، وحرية تنقل الأشخاص والسلع، وعودة نواب يونيتا إلى الجمعية الوطنية، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وتولي مسؤولي يونيتا لمناصبهم على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي. وما زال يتعين أيضا تسوية المسألة الخلافية المتعلقة بإعادة المرتزقة إلى أوطانهم.

٩ - وفي محاولة لتعجيل تنفيذ بروتوكول لوساكا، عُقد اجتماع قمة للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر الاجتماع، الذي عقد تحت رعاية الجهاز المنشأ حديثا المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، رؤساء دول أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وموزامبيق، وناميبيا، ورئيس وزراء سوازيلند، ونائب رئيس وزراء كل من ليسوتو وموريشيوس. ودُعي أيضا زعيم يونيتا للمشاركة ولكنه رفض تلبية الدعوة رغم الجهود المتكررة التي بذلها عدد من رؤساء الدول وبذلتها أنا من أجل إقناعه بالحضور. وفي بيان ختامي، أعرب المشتركون عن قلقهم لبطء تقدم عملية السلام وأعربوا عن أسفهم لامتناع السيد سافمبي عن حضور اجتماع القمة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن حضوره كان سيساهم في تنشيط عملية السلام. ودعوا مجلس الأمن إلى أن يضع في الاعتبار الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها يونيتا وحثوه على اتخاذ تدابير، في إطار القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لإجبار يونيتا على احترام المواعيد النهائية التي حددها المجلس بالكامل وعلى وجه السرعة. وناشد اجتماع القمة المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم إلى عملية السلام في هذه المرحلة الحرجة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - حالة وقف إطلاق النار وانتشار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

١٠ - بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها ممثلي الخاص، لم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم خلال الأشهر الثلاثة الماضية في تنفيذ الجوانب العسكرية لبروتوكول لوساكا. ولم يتم الوفاء بكثير من المواعيد النهائية التي حددتها اللجنة المشتركة، ولا سيما بالنسبة للمهام التي يتعين على يونيتا تنفيذها. كما خابت أيضا الآمال التي دبت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه بشأن الإسراع بإكمال عملية إيواء قوات يونيتا واختيار جنود من قوات يونيتا لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية وتسريح المقاتلين السابقين.

١١ - لكن وقف إطلاق النار لا يزال قائما في سائر أرجاء البلد باستثناء التوترات السائدة في مقاطعتي لواندا نورتي ولواندسول المنتجتين للألماس. وخلال الفترة المستعرضة، أُبلغ عن وقوع ٥٥ انتهاكا لوقف إطلاق النار ولم تتمكن بعثة التحقق الثالثة من التثبت إلا من ثمانية انتهاكات منها بعد التحقيق فيها. واشتملت جميعها على تحركات للقوات غير مأذون بها أو فرض قيود على أنشطة البعثة. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، قامت ما يدعى "شرطة يونيتا" باحتجاز طائرة عمودية تابعة للبعثة الثالثة كما احتجزت طاقمها في مقاطعة بييه. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، منع يونيتا مؤقتا طائرة تابعة للأمم المتحدة من مغادرة بيلوندو. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، رفض يونيتا منح إذن لطائرة أخرى تابعة للأمم المتحدة لإجراء تحقيق في الأنشطة الجارية في منطقة شيتيمبو. وتستحق هذه التصرفات أشد عبارات الإدانة.

١٢ - وأتمت القوات المسلحة الأنغولية ٦١ عملية انسحاب من المواقع المتقدمة إلى الثكنات المجاورة وصححت فيما بعد جميع عمليات الانسحاب التي اعتبرتها بعثة التحقق الثالثة غير مقبولة باستثناء عملية واحدة؛ ولا تزال تجري مشاورات ترمي إلى التوصل إلى حل مقبول من الجانبين لهذه القضية. وجد تطور إيجابي، وهو التوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب قوات الحكومة من مقاطعات لواندا الحساسة. ومن المهم اختتام هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

١٣ - وحتى ٢٧ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة ٢٦٤ ٧ فردا. وخلال الفترة المستعرضة، خضعت عدة وحدات عسكرية لعملية تناوب وبدأت البعثة بإعداد خطط طوارئ متعلقة بتخفيض تدريجي لوحداتها العسكرية المشكّلة، وذلك بالاقتران مع إكمال المهام الرئيسية المتوخاة في بروتوكول لوساكا. وترد توصياتي بهذا الشأن في فرع الملاحظات من هذا التقرير.

باء - إيواء قوات يونيتا في أماكن محددة

١٤ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد أفراد يونيتا المسجلين في ١٥ منطقة إيواء ١٨٩ ٦٣ فردا، وهو رقم يتجاوز الرقم الذي أعلنت يونيتا في الأول أنه قوام قواتها العسكرية والبالغ ٥٠٠ ٦٢ فرد. ومن المتوقع أيضا أن يتم إيواء ٧٠٠ ١ فرد إضافي تابعين ليونيتا (بمن فيهم ٣٠٠ فرد منتشرين في كابندا) وإدماج حوالي ٥٠٠ ٥ فرد في الشرطة الوطنية الأنغولية. ومن المتوقع إدخال المزيد من الأفراد في مناطق الإيواء المحددة، ومع ذلك فإن عدد الفارين الذي بلغ الآن ٥٠٠ ١١ فرد لا يزال مثيرا للقلق بوجه خاص. ولقد وعدت قيادة يونيتا بإعادة كثير من هؤلاء الأفراد إلى أماكن الإيواء المحددة. وينبغي الوفاء بهذا العهد على الفور وبحسن نية.

١٥ - وهناك أيضا مسألة مثيرة للقلق البالغ وهي استمرار وجود "شرطة يونيتا" في المناطق التي انسحبت منها قواتها. وتصر بعثة التحقق الثالثة على وجوب إعادة هؤلاء الأفراد دون أي تأخير إلى أماكن إيوائهم. وما لم يتحقق ذلك، سيكون من المستحيل بسط سلطة الدولة إداريا في جميع أنحاء البلد كما هو متوخى في بروتوكول لوساكا. ومع الإعلان رسميا عن إغلاق جميع مناطق الإيواء المحددة اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر، شرعت البعثة بعملية تحقق مكثفة بشأن وجود عناصر مسلحة توجد في حوزتها أسلحة في المناطق التي انسحبت منها قوات يونيتا.

١٦ - وسلمت يونيتا أخيرا إلى البعثة الثالثة، بعد عدة تأخيرات غير مبررة، كميات كبيرة من الأسلحة في الأجزاء الجنوبية والشمالية والشمالية الشرقية من البلد. ورغم الوعود المتكررة التي أعطتها قيادة يونيتا، لا تزال الأسلحة والذخائر المسلّمة غير جيدة النوعية عموما. وعلاوة على ذلك، لم يسلم إلى الأمم المتحدة سوى ٧٦٢ ٢٨ قطعة من الأسلحة الفردية و ٩٦٩ ٣ قطعة من الأسلحة التي تستخدمها طواقم، في حين سُجِل في مناطق الإيواء في ٢٧ أيلول/سبتمبر ما مجموعه ٨٦٧ ٢٤ فردا دون أسلحة. ويعكف قائد بعثة التحقق الثالثة على إعداد تقرير شامل عن هذه المسألة الحساسة ليقدم إلى اللجنة المشتركة. ويتعين

على يونيتا أن تبذل قصارى جهدها لتبدد أي شكوك حول تعاونها الكامل في هذه العملية ولتعلن رسميا أنها جمعت كافة قواتها في أماكن الإيواء المحددة وأنها سلمت جميع الأسلحة المتوفرة.

١٧ - وواصلت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية القيام ببرامج مكثفة في مجالات توزيع الغذاء، والصحة، والمرافق الصحية لخدمة القوات المجمعة في أماكن إيواء محددة وخدمة أفراد أسرهم المعالين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٢٠ فرد والموجودين في مخيمات تابعة حول مناطق الإيواء. وفي حين شُرع بتنفيذ برامج تدريبية مدنية خاصة في المخيمات تركز على تسريـــح القوات وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع، أجرت المنظمات الإنسانية ما يربو على ٠٠٠ ١٣٠ فحص طبي ومتابعة علاجية. غير أن وجود أعداد كبيرة من الناس في مناطق الإيواء المحددة لفترات طويلة يعتبر مصدر قلق متزايد. إذ بلغت إقامة بعض أفراد يونيتا في هذه المناطق ما يقارب العام. وهذا يفرض عبئا إضافيا على العمليات الإنسانية الدولية في أنغولا ويمكن أن يؤدي إلى نشوء تهديد خطير لعملية السلام. ولهذا من الضروري البدء بعملية تسريح قوات منظمة قبل بداية فصل الأمطار وتركيز الموارد المتضائلة على أنشطة إعادة الإدماج في المجتمع. وينبغي البدء في أقرب وقت ممكن بنقل مسؤولية إدارة مناطق الإيواء إلى الحكومة (وهي المناطق التي ينبغي أن تصبح مراكز لتسريح القوات).

جيم - تشكيل القوات المسلحة الأنغولية

١٨ - بالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تشكيل القوات المسلحة الأنغولية وفق ما هو متوخى في الاتفاق الإطاري المعقود بين الحكومة ويونيتا في أيار/مايو. ولقد اكتنفت العملية مشاكل عديدة، ولم يتم لغاية ٢٧ أيلول/سبتمبر اختيار سوى ٠٠٠ ٤ فرد تقريبا من أصل ٣٠٠ ٢٦ فرد من أفراد يونيتا لينضموا إلى القوات المسلحة الأنغولية. وبالرغم من إرسال أفرقة الاختيار إلى جميع مناطق الإيواء تقريبا، ما زالت يونيتا تماطل بشأن هذه المسألة.

١٩ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وصل إلى لواندا خمسة من ضباط القيادة العشرة التابعين ليونيتا المتوقع أن ينضموا إلى القوات المسلحة الأنغولية، بمن فيهم رئيس الأركان العامة اللواء أريندو شيندا بينا "بن بن" واستُقبِلوا جميعا بكل حفاوة من جانب زملائهم ضباط القوات المسلحة الأنغولية. غير أن وصول الضباط الخمسة الآخرين من جنرالات يونيتا إلى لواندا لم يتحقق حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر بالرغم من التأكيدات العديدة بهذا الشأن مما يثير من جديد الشكوك حول نوايا يونيتا.

دال - إزالة الألغام وإصلاح الطرق

٢٠ - واصلت المنظمات غير الحكومية المتخصصة وشركة "ميتشم" لإزالة الألغام التي تعاقدت معها الأمم المتحدة وكتائب إزالة الألغام الأنغولية التي دربتها الأمم المتحدة والمهندسون وواصل العسكريون التابعون لبعثة التحقق الثالثة توسيع نطاق أنشطتهم في سائر أرجاء البلد. وفي حين تحقق تقدم كبير في هذا

المجال الهام، فإن عمليات إزالة الألغام في بعض المقاطعات لا تزال مكبلة بالقيود. ففي مقاطعة مالانغي، أوقفت يونيتا عمليات (شركة ميتشم) لحوالي شهرين عند نهر كويجي بينما منعت يونيتا مهندسي الأمم المتحدة العسكريين العاملين عند نهر كوني من الاضطلاع بأنشطتهم لإزالة الألغام. وتعتبر هذه القيود غير مقبولة ويتحتم على يونيتا الامتناع فورا عن إتيان هذه الأعمال والسماح لأنشطة إزالة الألغام بالمضي قدما وفق ما هو مقرر.

٢١ - ولا تزال تقع إصابات نتيجة لانفجار ألغام مضادة للأشخاص في أنغولا. وتعين إغلاق شطر من طريق مينونغيه - ساوريمو الاستراتيجي لفترة مؤقتة عقب انفجار لغم أدى إلى قتل شخصين وإصابة أربعة من أفراد المفرزة الزيمبابوية بجروح. وأغلق طريق ليونا - ليوميغي عقب انفجار لغم في ١٠ آب/أغسطس. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أصيب أربعة من أفراد المفرزة البرازيلية بجروح خطيرة من جراء انفجار لغم في شيكاواندا. وعلاوة على ذلك، اضطرت (شركة ميتشم) إعادة عمليات تمشيط الألغام التي قامت بها على طريق ساوريمو - ليونا بعد اكتشاف ألغام جديدة هناك. وفي الوقت نفسه، تمكنت الأمم المتحدة من الإسراع بأعمال إصلاح الطرق وإعادة تشييد الجسور حيث بُدئ بتشييد ما مجموعه ٣٢ جسرا منذ بداية العملية. وتعود ملكية كثير من هذه الجسور لوحدات بعثة التحقق الثالثة. ويبدو أن هناك ما يسوغ استيعاب الأمم المتحدة لتكاليف إبقاء تلك الجسور في مكانها بوصفها مساهمة إضافية من المجتمع الدولي في الإنعاش الاقتصادي لأنغولا.

٢٢ - ودربت مدرسة الأمم المتحدة المركزية للتدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام لغاية الآن ما يزيد على ٣٠٠ مواطن أنغولي، فعززت بذلك قدرة المعهد الوطني لإزالة الذخائر غير المنفجرة. وتم نشر أربع كتائب أنغولية لإزالة الألغام في أربع مقاطعات من أصل مقاطعات البلد الـ ١٨. وقد أتم الفريق الخامس من جنود إزالة الألغام تدريبه ويتلقى فريق سادس التدريب حاليا. غير أن البرنامج الإجمالي لتعزيز القدرة الوطنية تخلف عن الجدول المقرر نتيجة لضعف التعاون بين الأطراف ونقص المعدات المناسبة والمشرفين على إزالة الألغام. ومن المتوقع أن يُنقل هذا البرنامج، في مطلع عام ١٩٩٧، إلى المعهد الوطني لإزالة الذخائر غير المنفجرة، بدعم تقني من إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعتزم إدارة الشؤون الإنسانية أن تستخدم لهذا الغرض الموارد المتاحة لأنغولا في الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام وأن تصدر نداء لتقديم مزيد من التمويل. وأوصي بنقل المعدات المقدمة من البعثة الثالثة إلى المدرسة وكتائب إزالة الألغام إلى إدارة الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب من أجل دعم المعهد الوطني لإزالة الذخائر غير المنفجرة.

رابعا - الشرطة وحقوق الإنسان

٢٣ - تمكنت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من تكثيف أنشطة عنصر الشرطة المدنية فيها، وهو العنصر المنتشر حاليا في ٤٠ موقعا. وهذا العنصر يرصد حياد الشرطة الوطنية الأنغولية وحالة القانون والنظام وحرية حركة الناس والبضائع، كما أنه يؤدي مهام أخرى مرتآة في بروتوكول لوساكا. وقد تحقق

أيضا من إيواء ٤٥٨ ٥ ضابطا من شرطة الرد السريع الأنغولية في ١٣ موقعا، كما أنه رصد عملية مواءمة أسلحتهم مع مهمتهم الجديدة. وفي غالبية ثكنات شرطة الرد السريع نفذت عمليات المواءمة هذه بطريقة مرضية، غير أن الوحدات الموجودة في ثلاثة مواقع أخرى لا تزال مزودة بمدافع موتار وقاذفات صواريخ وناقلات جنود مصفحة. بيد أن الحكومة أبلغت الآن بعثة التحقق الثالثة بأن عملية المواءمة قد نفذت ولم يحرز قدر كبير من التقدم في تدريب أفراد يونيتا المكلفين بالعمل كحراس لزعمائها؛ إذ لم يبدأ برامج التدريب التي تنظمها الحكومة إلا ٢٨ حارسا، كما أنه من الحراس المتوقع استخدامهم والبالغ عددهم ١٨٤ حارسا لا تزال هناك حاجة إلى اختيار ١٠٢ حارس.

٢٤ - وقد بدأت الحكومة البرنامج المتعلق بنزع سلاح السكان المدنيين قبل موعده؛ ونُفذت هذه العملية، التي بدأت في ١ تموز/يوليه، في تسعة مراكز حضرية رئيسية، من بينها لواندا. والنتائج التي تحققت حتى الآن هي نتائج متواضعة، واستعيد ٦٦٩ ١ قطعة سلاح ناري وأكثر من ٠٠٠ ٩ طلقة ذخيرة، إضافة إلى عدد من قاذفات الصواريخ والقنابل اليدوية ومدافع المورتار ومعدات أخرى. ومع أن تنفيذ هذه العمليات بطريقة منسقة وبرصد دقيق من جانب بعثة الأمم المتحدة للتحقق هو أمر يدعو للتشجيع فإن الحاجة إلى تطبيق حوافز في شكل برامج "شراء" أصبحت تزداد وضوحا. والأمم المتحدة تحث الحكومات أيضا على البدء في جمع الأسلحة الموجودة في حوزة أفراد قوات الدفاع المدني التابعة لها الذين يعملون في جميع القطاعات تقريبا.

٢٥ - وقد قام عنصر الشرطة المدنية، مع وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق، برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ادُعي ارتكابها والتحقيق في تلك الانتهاكات. ومما يثير قلقا خاصا أن تلك الانتهاكات لا تزال مستمرة وأن الكثير منها ترتكبه عناصر مسلحة ضد المدنيين. وقد زاد في السنوات الأخيرة عدد انتهاكات حقوق الإنسان المدعاة والتي أبلغت إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وقد يكون هذا راجعا إلى زيادة وعي السكان بعد تنفيذ برنامج لحلقات العمل والحلقات الدراسية على مستوى البلد، وهو برنامج نُظم بمساعدة من الأمم المتحدة.

٢٦ - وبالتعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية واصل مراقبو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة للتحقق سعيهم من أجل تحسين الظروف في مراكز الاعتقال. كذلك فإن البعثة قد عقدت الاتحاد الوطني التي تم إيواؤها سلسلة من حلقات العمل بشأن حقوق الإنسان؛ كما أنها قامت، بناء على طلب السلطات الأنغولية، بوضع خطة عمل لإصلاح النظام القضائي. وهذه الخطة اعتمدتها الحكومة الآن وتجري مناقشتها مع البلدان المانحة. وتزايد الاهتمام الدولي والمساعدة المقدمة إلى أنغولا في مجال حقوق الإنسان لا يزال يمثل عنصرا هاما في مواصلة عملية السلام.

خامسا - العمليات الإنسانية

ألف - الإغاثة والتأهيل

٢٧ - خلال الفترة التي يشملها التقرير استمر توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية كي تشمل المناطق الجديدة التي أصبح الوصول إليها ممكنا، مع جعل التركيز منصبا في العديد من البرامج على التحول من المساعدة الطارئة إلى إعادة التأهيل. والأنشطة المتعلقة بالتغذية العلاجية والمياه والمرافق الصحية، وكذلك إصلاح المراكز الصحية، يجري الآن تنفيذها في العديد من المناطق التي حرمت من المساعدة لسنوات عديدة. والبذور والأدوات اللازمة للحملة الزراعية الطارئة لموسم ١٩٩٦-١٩٩٧، وهي حملة تشمل تبرعات كبيرة من الاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية لما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يجري تسليمها بالفعل إلى البلد. وسيكون من بين المستفيدين من هذا البرنامج الأشخاص المشردون داخليا والعائدون والسكان المتضررون من الحرب والجنود المسرَّحون. ومن المتوقع أن يشمل هذا البرنامج الأسر التي حددتها المنظمات غير الحكومية العاملة في الريف والتي يبلغ عددها الإجمالي ٣٠٥ ٠٠٠ أسرة، إضافة إلى حوالي ٥٠٠ ٦٧ فرد من الجنود المسرَّحين.

٢٨ - والاحتمالات بالنسبة لموسم الزراعة التالي يعتمد إلى حد كبير على حرية حركة الناس والبضائع. ووجود ألغام جرى بثها مؤخرا على امتداد بعض الطرق الثانوية التي كانت في السابق تعتبر آمنة يثير قلقا شديدا لدى الوكالات الإنسانية المسؤولة عن توزيع المساعدة الزراعية. وبعد زيادة أنشطة إعادة التأهيل، ونتيجة لأن محصول عام ١٩٩٦ لم يكن ناجحا تماما، فإن برنامج الأغذية العالمي يوزع في جميع أنحاء أنغولا كل شهر ٠٠٠ ٩ طن متري، في المتوسط، من الأغذية مقارنة بما كان يوزعه في بداية السنة وهو ٠٠٠ ٦ طن متري.

٢٩ - وهناك قلق شديد إزاء عدم تحقق إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا، وهو ما كان متوقعا حدوثه على نطاق واسع قبل الموسم الزراعي ١٩٩٦-١٩٩٧. وأغلب الأشخاص لا يزالون مترددين في التوطن من جديد في مناطقهم الأصلية دون الحصول على ضمانات أمنية كافية. ونتيجة لذلك فإن أكثر من ١,٢ مليون شخص من أولئك الأشخاص سيظلون معتمدين على المعونة الغذائية لفترة ١٢ شهرا أخرى.

٣٠ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، أدت سلسلة من الحوادث الأمنية التي تعرضت لها منظمات إنسانية، وخاصة اعتقال ومضايقة أفراد يقومون بأنشطة تتعلق بالمساعدة الإنسانية، إلى فقد مواد ومعدات مخصصة للسكان المحتاجين. وفي بعض المناسبات أعيقت أيضا حرية حركة السكان والبضائع، وخاصة في مقاطعة موكسيكو. وقد أبلغ عن مشكلات مماثلة في بعض أجزاء من مقاطعات لوندا تورت وملانغ وأويغ. وهذا الاتجاه يثير قلقا بالغا، وخاصة بالنسبة للمنظمات الإنسانية التي تنفذ مشاريع في المناطق النائية، وأدى إلى تقلص الأنشطة الإنسانية في تلك المناطق.

باء - التسريح وإعادة الإدماج

٣١ - بعد تأخيرات متكررة، اعتمد مجلس الوزراء في ١٦ آب/أغسطس البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين، وكان ذلك خطوة هامة نحو البدء في عملية التسريح. وهذا البرنامج يتألف من مجموعة من المشاريع المتكاملة التي تهدف إلى تسهيل إعادة إدماج المحاربين السابقين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية على الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل. والبرنامج يشمل أيضا خططا إضافية للدعم، مثل الدعم الخاص الذي تقدمه الحكومة لإعادة الاستقرار، وإنشاء صندوق دعم إعادة استقرار المحاربين السابقين في المجتمع المدني، ومشروع الخدمة الوطنية من أجل التعمير. ويجري أيضا ربط البرامج بالأنشطة المخططة من جانب البنك الدولي والمانحين الثنائيين والوكالات الإنمائية الدولية. والالتزام المالي الحالي للحكومة إزاء البرنامج يتجاوز ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذا الجهد يستحق التشجيع والدعم العاجل من جانب المجتمع الدولي.

٣٢ - وعلى الرغم من أن اللجنة المشتركة قد أعلنت رسميا في ٢٦ آب/أغسطس عن بدء تسريح حوالي ٨٠٠٠ فرد من الجنود صغار السن فإن العملية لم تبدأ رسميا إلا في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وسوف تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية بدور هام في مساعدة الحكومة على إصدار بطاقات التسريح ومجموعات إعلامية عن التسريح، كما أنها ستتولى تقديم وسائل النقل والقيام بمهام أخرى.

٣٣ - وبرنامج خدمات الإحالة المجتمعي للمحاربين السابقين، الذي يديره معهد إعادة الإدماج المهني الاجتماعي للمحاربين السابقين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جرى إنشاؤه الآن في ٦ مقاطعات رئيسية، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله في ١٢ مقاطعة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وبرنامج خدمات الإحالة المجتمعي وآليات المشروع ذو الأثر السريع ستزود الأفراد المسرحين بالمعلومات وخدمات التوجيه، مع تسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع المدني. ويجري أيضا إعداد مجموعة خاصة من المساعدات الإنسانية لدعم أسر جنود يونيتا الذين سيدمجون في القوات المسلحة الأنغولية. غير أنه لا ينبغي الاستهانة بالمهام الصعبة التي سيتعين تنفيذها إذ أنه يجب تسريح حوالي ١٠٠ ٠٠٠ فرد من المحاربين السابقين، ومن بينهم ٣٥ ٣٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة الأنغولية السابقة.

سادسا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٤ - لا تزال أنغولا تواجه حالة اقتصادية حرجة. ولأن الحكومة تنفق مبالغ كبيرة فإن البلد لا يزال يواجه عجزا خطيرا في الميزانية. ومستوى دعم الأسعار، وخاصة المنتجات البترولية، لا يزال مرتفعا. وقد بدأت الحكومة مؤخرا في اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسات، ومنها إصدار قانون ينهي العمليات التجارية التي يقوم بها البنك المركزي، وتعديل معدلات الفائدة بهدف تشجيع الادخار المحلي، وزيادة الضرائب المفروضة على شركات النفط الوطنية، واعتماد سياسات تقييدية بالنسبة للائتمان.

٣٥ - والحكومة تؤكد أن "السياسة النقدية الليبرالية الحديثة" التي اتبعتها بشكل غير منتظم في عام ١٩٩٥ قد فشلت وهي تعتزم السيطرة على أسعار السلع الأساسية في الأسواق الرسمية وغير الرسمية.

وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي أن تكون الواردات جميعها خاضعة لنظام ترخيصات صارم تنفذه الحكومة ولحدود قصوى بالنسبة للعملة الأجنبية. والنظام الجديد للنقد الأجنبي يحدده من الناحية الإدارية البنك المركزي وذلك في محاولة للمحافظة على استقرار العملة المحلية. وفي الوقت نفسه فإن الحالة الاقتصادية تؤدي إلى حدوث تشوهات في الأسعار نتيجة لاختلاف مصادر توريد السلع والخدمات، الرسمية وغير القانونية على حد سواء، ويعتقد بعض المراقبين أن الظروف الحالية قد تؤدي إلى تحديد حصص للمواد الغذائية الأساسية. وينبغي ملاحظة أن الحكومة لم تحدد فترة معينة للسياسة التي تتبعها بالنسبة للتدخل المباشر في الأسواق، كما أنها لم تضع أهدافا اقتصادية للأجلين المتوسط والطويل.

٣٦ - وكان من رأي الكثير من شركاء التنمية الخارجيين لأنغولا أن تشكيل مجلس وزراء جديد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ سيعزز الحوار معهم ويسهل اتخاذ قرارات سريعة بالنسبة للاقتصاد الجزئي، وهم يراقبون التطورات الأخيرة بعناية. وقد زارت أنغولا في الأشهر القليلة الماضية بعض بعثات التقييم التي يرأسها موظفون كبار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، زار وزير التخطيط الأنغولي واشنطن العاصمة، حيث عقد مناقشات مثمرة بشأن السياسات الاقتصادية الجديدة التي تتبعها الحكومة. ومع ذلك فإنه للأسباب المذكورة أعلاه لا تزال الجهات المانحة الثنائية، ومن بينها المانحون الذين تعهدوا بتقديم أموال في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل في عام ١٩٩٥ والوكالات الإنمائية الجديدة، تتوخى الحذر إزاء الالتزام بتقديم أموال.

سابعا - الجوانب المالية

٣٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٠٩/٥٠ باء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مبلغا اجماليه ٥٠٠ ١٨٨ ١٦٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٨٤ ١٦٥ دولار) من أجل استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في الفترة من ١ تموز/يوليه الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على أن يُقسم فيما بين الدول الأعضاء بمعدل شهري إجماليه ٤١٠ ١٨٦ ٢٨ دولارات (صافيه ٠١٠ ٦٦٤ ٢٧ دولارات)، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

٣٨ - وبموجب ذلك القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة مني أن أقدم تقديرات مستكملة للتكاليف للفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كي تنظر فيها الجمعية في دورتها الحادية والخمسين. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، فإن تكلفة استمرار عمل البعثة خلال فترة التمديد ستكون في حدود المعدل الشهري المبين في الفقرة السابقة.

٣٩ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة للفترة الممتدة من إنشاء البعثة الى ذلك التاريخ ١٥١,٣ مليون دولار. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أيضا، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٠٤٤,٠ ٢ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٤٠ - في حين أن وقف اطلاق النار لا يزال نافذا، كما أن الطرفين لا يزالان يظهران التزامهما ببروتوكول لوساكا، فإن عدم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام على مدى الأشهر الثلاثة الماضية أمر يبعث على بالغ القلق. ولم يعد من المقبول حاليا، وقد انقضى على توقيع البروتوكول ما يقارب السنتين، استمرار التأخيرات وخلف الوعود، خصوصا من جانب يونيتا، في تنفيذ الجداول الزمنية المتعاقبة لإنهاء المسائل العسكرية والسياسية الرئيسية. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها ممثلي الخاص والدول المراقبة وغيرهـــا مـــن الدول الأعضاء المعنية، لا تزال عملية التنفيذ متخلفة تخلفا كبيرا عن المواعيد المقررة ولا يزال انعدام الثقة المتبادل بين الحكومة ويونيتا يعرض للخطر إمكانية تحقيق السلام الدائم في أنغولا.

٤١ - وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا هي حاليا كبرى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتستلزم من ثم قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمادية والمالية. وفي هذا الوقت الذي تشتد فيه، أكثر من أي وقت مضى، ندرة الأموال المتاحة لحفظ السلام، وأصبحت فيه جميع نفقات المنظمة تتعرض لتمحيص دقيق، صارت هناك صعوبة متزايدة في توفير الدعم الدولي للعمليات التي لا تلقى التعاون التام من الأطراف المتنازعة. وفي حالة أنغولا، ظل نمط السلوك السائد هو الامتثال المتبرم لأحكام بروتوكول لوساكا، بشكل تتخلله تأخيرات مطولة وتنازلات لا تقدم إلا في آخر دقيقة. وهذا الاتجاه لا يمكن أن يستمر، ولا بد للطرفين، وبخاصة يونيتا، من أن يقررا حاليا ما إن كانا سينفذان بإخلاص جميع الأحكام غير المنفذة بعد من اتفاقات السلام.

٤٢ - وقد كان عدم حضور السيد سافيمبي مؤتمر القمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في لواندا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر أمرا مؤسفا. فقد كانت مشاركته في مؤتمر القمة ستوفر فرصة طيبة للقاء على التراب الأنغولي مع الرئيس دوس سانتوس بغية حل المسائل الرئيسية المعلقة، وإعطاء عملية السلام زخما هي في أمس الحاجة اليه، وإحلال الاستقرار الطويل الأمد في البلد. وآمل أن يمكن عقد اجتماع من هذا القبيل في المستقبل القريب. وهناك مسؤولية خاصة يتحملها الطرفان في اتفاق لوساكا، لا تجاه شعبهما فحسب، بل أمام المجتمع الدولي أيضا، الذي يتوقع من الحكومة ومن يونيتا أن يبديا روحا متجددة من التعاون تفضي بهما الى المصالحة الوطنية. وإذا كانت يونيتا تؤمن حقا بأن السيد سافيمبي لا يمكن أن يتولى منصب نائب الرئيس، فيتعين عليه أن يقدم في أقرب وقت ممكن اقتراحا جديا مضادا. ولا بد من أن تكفل يونيتا أيضا وصول جميع قادتها العسكريين الى لواندا في أقرب وقت ممكن لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية، وعودة الجنود الهاربين الى مناطق الإيواء، والقيام على وجه السرعة باختيار جنودها الذين سيدمجون في القوات المسلحة الأنغولية، من أجل أن تبدأ عملية التسريح على نطاق واسع قبل بداية موسم الأمطار. ومن الضروري أن يتم على وجه الاستعجال إنجاز هذه المهام، وغيرها من المهام الملحة المبينة في هذا التقرير، وفقا لجدول زمني واضح ودقيق.

٤٣ - وتمر عملية التسريح وإعادة الإدماج حاليا بمنعطف حرج: فالقيام بتسريح ما يقارب ٠٠٠ ١٠٠ من المحاربين السابقين، يقتضي من مجتمع الأنشطة الإنسانية أن يضاعف أنشطته ويستلزم من المانحين أن يبذلوا موارد إضافية. ولا توجد تغطية حاليا إلا لنسبة قدرها ٢٧,٤ في المائة من تكاليف برامج التسريح

وإعادة الإدماج، وما لم يوفر مجتمع المانحين في المستقبل القريب، الموارد الإضافية الضرورية فإن هذه العملية ستتوقف.

٤٤ - ومن الجوانب المهمة الأخرى لعملية السلام إنعاش المجتمعات المحلية الريفية. ويلزم تدبير التمويل الكافي للمشاريع ذات الأولوية العالية من أجل استيعاب العدد الضخم من اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين. وإني ألحث بقوة مجتمع المانحين على مواصلة مساندته لعملية السلام بتوفير الدعم المطلوب لعملية التسريح وإعادة الإدماج وإنجاز التعهدات المعلنة في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في عام ١٩٩٥.

٤٥ - وقد أخذ موعد اتمام ولاية البعثة المتوخى في قرار مجلس الأمن الذي أنشئت بموجبه، وهو ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، يقترب بسرعة. ويجري حاليا إنجاز الخطط اللازمة للتصفية المنظمة والتدريجية للبعثة. وعلى الرغم مما حدث من تأخيرات كبيرة، فإن من المرجح أن تتمكن البعثة من أن تنجز معظم المهام المكلفة بها بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧. ومن ثم فإني أعتزم الشروع في تخفيض حجم البعثة بسحب بعض وحدات المشاة ووحدات الدعم بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وإني على ثقة من أن أعضاء مجلس الأمن سيوافقون على أن التخفيضات التالية للقوات ينبغي أن تتم وفقا للتقدم المحرز في تنفيذ الأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا. وسأقدم في تقريري التالي جدولا زمنيا تفصيليا لتصفية تشكيلات الوحدات العسكرية للبعثة، وسأقدم كذلك توصيات بشأن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في أنغولا لتعزيز عملية السلام.

٤٦ - وستتوقف استجابة المجتمع الدولي لحاجة أنغولا المستمرة للدعم على الإجراءات الفعلية التي سيتخذها الطرفان الأنغوليان في الأسابيع المقبلة. وما لم يحرز تقدم حقيقي في عدة مجالات رئيسية قبل انقضاء الولاية الحالية للبعثة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنني أوصي بأن ينظر المجلس في تمديد الولاية لفترة قصيرة فقط، حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر مثلا، كي يمكنها إبقاء الحالة في أنغولا قيد الاستعراض الوثيق والرد على الوجه الملائم على التأخيرات المستمرة، وبخاصة من جانب الاتحاد الوطني، في الامتثال لبروتوكول لوساكا. أما إذا أُنجزت في الأيام القليلة القادمة، بعض الالتزامات ذات الأهمية الملحة وبخاصة وصول جميع القادة العسكريين للاتحاد الوطني إلى لواندا والإسراع باختيار الجنود التابعين للاتحاد الوطني لإدماجهم في الجيش الوطني، فقد يرغب مجلس الأمن في النظر في تمديد الولاية لفترة أطول.

٤٧ - وأود في الختام أن أثني على ممثلي الخاص وعلى جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وكذلك على موظفي برامج الأمم المتحدة ووكالاتها وأفراد المنظمات غير الحكومية، لما بذلوه من جهود محمودة لتعزيز قضية السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا، في ظل ظروف مفعمة بالتحديات.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا: الأفراد العسكريون
وأفراد الشرطة المدنية (في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود[أ]	المجموع
الاتحاد الروسي	١٠	-	٢	١٥٨	١٧٠
الأردن	٢٠	٢٠	٣[ب]	-	٤٣
أوروغواي	١٠	١٤	٤٤[ب]	٨١٣	٨٨١
أوكرانيا	٥	-	٨	٢٠٣	٢١٦
ايطاليا	-	-	٤[ب]	-	٤
باكستان	١٠	-	١٥[ب]	-	٢٥
البرازيل	٢٠	١٠	٣٥	١٠٤٦	١ ١١١
البرتغال	١١	٢١	١٤	٣١١	٣٥٧
بلغاريا	٨	١٥	-	-	٢٣
بنغلاديش	١٠	٢١	١١	٢٠٩	٢٥١
بولندا	٥	-	-	-	٥
الجزائر	٧	-	-	-	٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٣	-	-	٣
جمهورية كوريا	-	-	٦	١٩٨	٢٠٤
رومانيا	-	-	٢٣	٨٧٢	٨٩٥
زامبيا	١٠	١٥	٢٣	٤٩٦	٥٤٤
زمبابوي	٢٢	٢٢	٤٠	٨١٠	٨٩٤
سلوفاكيا	٥	-	-	-	٥
السنغال	١٠	-	-	-	١٠
السويد	٢٣	١٠	٢[ب]	-	٣٥
غينيا - بيساو	١٨	٣	-	-	٢١
فرنسا	٨	-	١٢[ب]	-	٢٠
الكونغو	٨	-	-	-	٨
كينيا	١٠	-	-	-	١٠

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود[أ]	المجموع
مالي	١٠	١٥	-	-	٢٥
ماليزيا	٢٠	٢٠	٣[ب]	-	٤٣
مصر	١١	١٥	١[ب]	-	٢٧
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	-	-	١	-	١
ناميبيا	-	-	٦	٢٠٣	٢٠٩
النرويج	٥	-	-	-	٥
نيجيريا	٢٠	٢١	-	-	٤١
نيوزيلندا	٦	-	٩[ب]	-	١٥
الهند	٢٠	٨	٥٠	١ ٠٣٠	١ ١٠٨
هنغاريا	١٠	٨	-	-	١٨
هولندا	١٢	١٠	٨[ب]	-	٣٠
المجموع	٣٤٤	٢٥١	٣٢٠[ج]	٦ ٣٤٩	٧ ٢٦٤

(أ) بمن فيهم أفراد الشرطة العسكرية.

(ب) بمن فيهم الاختصاصيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة للبعثة وفي إدارة منطقة الإيواء.

(ج) لا يشمل المجموع خمسة خبراء في مجال إزالة الألغام معارين من ألمانيا.

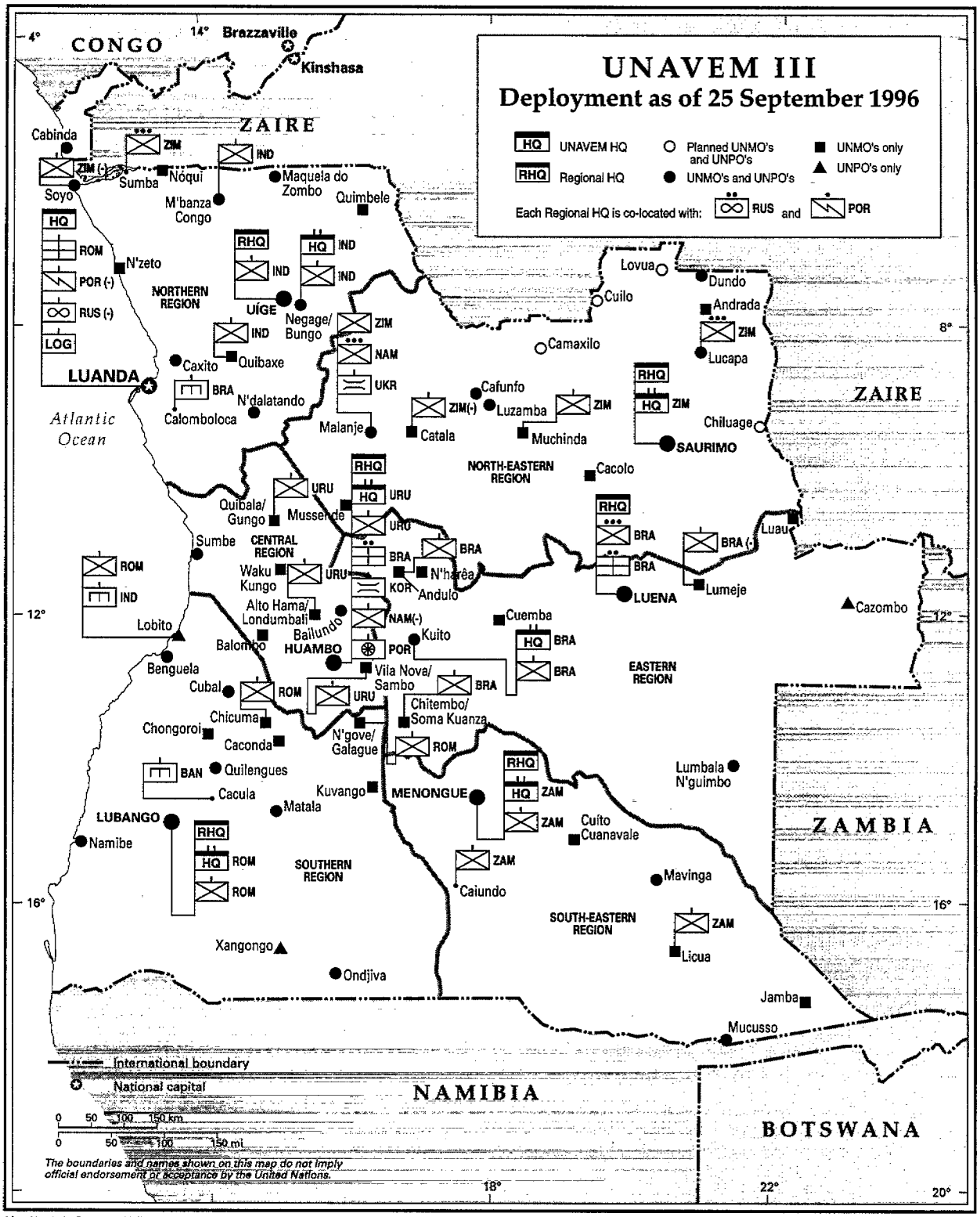

Map No. 3881 Rev. 13 UNITED NATIONS
September 1996

Department of Public Information
Cartographic Section